منه لأن المأمورَ بعضها والمنهي بعضها وقربه أنهما قد أحاطا بالأمور وقال : وليس يجوزُ الخفض عندنا إلا على العطف على عاملين فيمن أجازه .

وأما قولُهم : ما كلّ ُ سوداءَ تمرةٌ ولا بيضاءَ شحمة فقال سيبويه : كأنكَ أظهرت كُلّ َ مضمرٍ فقلت : ولا كُلّ َ بيضاء فمذهب سيبويه أنّ َ ( كُلّ َ ) مضمرة هنا محذوفة وكذلك : .

أُكَلّ َ امْرِىءٍ تَحْسَبِينَ أمرأاً ... ونَارٍ تَوقّ َدُ بالليلِ نَارا ) .

يذهب إلى أنه حذف ( كُلّ ُ ) بعد أن لفظ بها ثانية وقال : استغنيت عن تثنيةِ ( كلّ ِ ) لذكرك إياه في أول الكلام ولقلة التباسه على المخاطب قال : وجاز كما جازَ في قوله : ما مثلُ عبد اللّ َهِ يقول ذاكَ ولا أخيهِ وإن شئت قلت : ولا مثلَ أخيهِ فكما جاز في جمع الخبر كذلك يجوز في تفريقه وتفريقُه أن تقول : ما مثلُ عبد ا يقولُ ذاك ولا أخيه يكرهُ ذاكَ قال : ومثلُ ذلك : ما مثلُ أخيكَ ولا أبيكَ يقولانِ ذلكَ فلما جاز في هذا جاز في ذاك .

وأبو العباس C لا يجيزُ : ما مثلُ عبد ا يقولُ ذاكَ ولا أخيهِ يكرهُ ذاكَ والذي بدأ به سيبويه الرفعُ في قولكَ : ما كُلّ ُ سوداءَ تمرةٌ ولا بيضاءَ شحمةٌ والنصب في ( ونارا ً ) هو الوجه وهذه الحروف شواذْ فأما من ظنّ َ أن من جَر آياتٍ في الآية فقد عطف على عاملين فغلطٌ منهُ وإنما نظير ذلك قولك : إنّ َ في الدار علامة ً للمسلمين والبيتِ عَلاّمة ً للمؤمنينِ فإعادة علامة تأكيد وإنما حسنت الإِعادة للتأكيد لما طال الكلام كما تعاد ( إن ) إذا طال الكلام وقد ذكرنا هذا في باب إنّ َ وأنّ َ ولولا أنا ذكرنا التأكيد